أثر المستوى التعليمي على انحراف وجنوح الشباب من داخل بعض الأحياء السكنية: الأحياء المستفيدة من سياسة الدولة للقضاء على السكن الصفيحي أنموذجا.

د. عبد الغفور الوالي
جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس المغرب.

ملخص: نهدف من خلال هذه الدراسة[1] إلى محاولة تحليل، تفسير وفهم العلاقة بين المستوى التعليمي والسلوكات المنحرفة والجانحة لدى الشباب؛ وقد تمت معالجة هذه العلاقة عبر ثلاث مداخل، وهي: نمط التنشئة الاجتماعية وأسلوب التربية الأسرية، حظوظ الاندماج في سوق الشغل، وفضاء المؤسسة التعليمية. سعيا لذلك، وظفنا المنهج الكيفي، عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة.

خلصت الدراسة إلى تدنّي المستوى التعليمي من داخل هذين الحيين، تدنٍّ له تأثير على نمط التنشئة الاجتماعية وأسلوب التربية الأسرية، والتي تؤثر بدورها على مستوى البناء النفسي والاجتماعي لأطفالهما وشبابهما. الأمر الذي ساهم في تعزيز سلوكهم الانحرافي والجانح. من جهة ثانية، أعاق اندماجهم في سوق الشغل، ما دفع بهم إلى مزاولة بعض الأنشطة الهامشية وغير المهيكلة، وغير المشروعة منها على وجه الخصوص. كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن المؤسسة التعليمية، باعتبارها فضاء لاستقبال تلامذة من أحياء مختلفة على عدة مستويات؛ سوسيو اقتصادية وثقافية، أصبحت مكانا لنقل ثقافة الانحراف والجنوح من أبناء هذين الحيين الموصومين بظواهرهما المرضية (الهامشية، الفقر، الطلاق، الانحراف والجريمة...إلخ)، في اتجاه أبناء باقي الأحياء السكنية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: المستوى التعليمي، التنشئة الاجتماعية، الانحراف والجنوح، برج مولاي عمر وعين الشبيك، المخالطة الفارقية.

The impact of the educational level, on the deviation and delinquency of young people, from within some residential neighborhoods: Neighborhoods benefiting from the state's policy to eliminate shantytowns as a model

Dr. Abdelghafour Louali

1- أجرينا هذه الدراسة في إطار بحث علمي لنيل شهادة الدكتوراة على عينة قصدية من المبحوثين، المنتمين لساكنة أحد أكبر التجمعات الحضرية بمدينة مكناس (حيي برج مولاي عمر وعين الشبيك)، باعتبارهما من الأحياء السكنية الموصومة اجتماعيا بهشاشتهما وهامشيتهما، وكذا لكونهما من بين أهم النقط السوداء على المستوى الأمني.

University of Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fez, Morocco

Abstract: We aim through this study to try to analyze, explain and understand the relationship between the educational level and the deviant and delinquent behaviors of young people; This relationship has been addressed through three approaches, namely: the pattern of social upbringing, the method of family education, the chances of integration into the labor market, and the educational institution space. In pursuit of this, we employed the qualitative approach, by conducting a number of semi-directed interviews.

The study concluded to the low level of the educational level from within these two living, which has an impact on the pattern of socialization and family education style, which in turn affects the level of psychological and social construction of their children and youth. This contributed to strengthening their deviant behavior and delinquency. On the other hand, their integration into the labor market hindered them, which prompted them to practice some marginal, non -structured, and unlawful activities in particular.

The study also concluded that the educational institution, as a space to receive students from different neighborhoods at several levels; Socio - economic and cultural, has become a place to convey the culture of deviation and delinquency from the sons of these two neighborhoods stipulated in their pathological phenomena (marginal, poverty, divorce, deviation, crime ... etc.), in the direction of the sons of the rest of the other residential neighborhoods.

Keywords: Educational level, Socialization, Deviation and Delinquency, Borj Moulay Omar and Ain Al Shabbik, Differential Association.

مقدمة:

يعتبر المستوى التعليمي من بين أهم المتغيرات التي بإمكانها إلقاء الكثير من الضوء على مجموعة من الظواهر المدروسة، فهو بدون شك نقطة جوهرية في الأبحاث عموما، والسوسيولوجية منها على وجه الخصوص، لكونه يندرج ضمن أهم الخصائص السوسيوثقافية لأفراد المجتمع. إذ يرتبط بعدة متغيرات أخرى، منها: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية؛ فالدخل الفردي، ونسبة القوى العاملة والبطالة، ومستوى المعيشة، كلها متغيرات تؤثر وتتأثر بشكل أو

بآخر في السلم التعليمي ومستوياته (الأخرس صفوح، 1980، ص321). ويمكن مقاربة هذا المتغير من داخل جماعة ما، عبر مجموعة من المحددات أو المستويات. أولها يهم؛ التفوق الدراسي، الحصول على شواهد وديبلومات، عدد سنوات التّمدرس، مخرجات التعلم (المعرفة والفهم، مهارات حياتية، مهارات تحليلية، ومهارات تخصصية في مجالات محددة)، إضافة إلى مصير المتمدرسين بعد قضاء مدة زمنية من التّمدرس (الانقطاع عن الدراسة أو متابعتها بمستويات عليا، ولوج عالم الشغل أو عالم البطالة)؛ في هذا السياق، قد تشكل المستويات العليا من التعليم في مجتمع ما، إحدى آليات تحقيق مكانة مهمة على مستوى السّلّم الاجتماعي، ما قد يجعل الفرد يفرض ذاته في محيطه، ويتحكم في طبيعة تصرفاته. بناء على ذلك، يغدو المستوى التعليمي "قوة مانعة" للحيلولة دون القيام بسلوكات منحرفة وجانحة، وهو ما أكده بعض الباحثين، لا سيما أنها تطرح احتمالية ولوج الشباب إلى عالم الشغل أكثر من توجههم نحو طريق الإجرام (Valerie et al, 2005). تماشيا مع ما تم ذكره، واستنادا إلى دراستين أجرتهما هيئة الإحصاء الكندية، إحداهما في مدينة وينيبيج Winnipeg (R. Fitzgerald, M. Wisener, J. Savoie 2004) ، والأخرى بمدينة Montréal (J. Savoie, F. Bédard, K. Collins, 2006) ، توصلتا إلى أن الأحياء التي تسجل ارتفاع معدل الجريمة، تعرف انتشار البالغين دون شهادة الدراسة الثانوية. في مقابل ذلك، توصلت الباحثة سافوا Savoie وآخرون، إلى أن الأحياء منخفضة الجريمة في مونتريال Montréal، تقطنها ساكنة مهمة من الحاصلين على درجة البكالوريوس.

ثاني هذه المستويات، يمكن إدراجه ضمن أثر التنشئة الاجتماعية على الأفراد، من خلال تصرفاتهم وسلوكاتهم السوية منها والمنحرفة، والتي قد يلعب فيها المستوى التعليمي والثقافي للأبوين دورا مهما، حيث يمكن افتراض وجود علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي ونمط التنشئة الاجتماعية أو أسلوب التربية. يعرف الباحث والسوسيولوجي المغربي محمد مومن أسلوب التربية؛ كونه حظ الآباء من التعليم، الذي يدل على خبرتهم بالطرق التربوية، التي تساعدهم على فهم أبنائهم وتنمية قدراتهم، وبالتالي تنشئتهم تنشئة جيدة (مومن محمد،2007، ص121). فكلما كان المستوى التعليمي للآباء مرتفعا، كانت نتائجه ظاهرة في التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل، وأصبح بذلك يمتلك وعيا أخلاقيا، يسلك من خلاله وفق المعايير والقواعد الأخلاقية للمجتمع. عكس ذلك، قد يؤدي به الأمر إلى الإخفاق في التمييز بين السلوك السوي والسلوك المنحرف. إن التنشئة الاجتماعية هي كذلك عملية تعلّم، تعتمد على التقليد والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، بهدف إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية (تركي موسى عبد الفتاح، 1998، ص 121)، وهو التصور الذي جاء به عالم الاجتماع الأمريكي بارسونز Parsons . هكذا، تصبح التنشئة الاجتماعية، إحدى الآليات التي يكتسب الأفراد من خلالها، قوة رقابة داخلية تحل محل رقابة الوالدين والمربين، أي نوعا من الضبط الذاتي (القيم والمعايير والتمثلات الاجتماعية والاتجاهات وأنماط السلوك ...)، اللازم لكي يصبحوا أعضاء راشدين ومسؤولين في مجتمعهم، بعيدين عن كل ما يخالف القواعد الاجتماعية والقانونية للمجتمع.

ثالث هذه المستويات، فيتعلق الأمر بمدى مساهمة المؤسسة التعليمية، التي من المفترض أن تتكفل بتثبيت العلم والثقافة واجتثات الجهل والأمية، بل وإكساب الفرد قيماً حضارية عالية، تمكنه من الاندماج والارتقاء الاجتماعي. لكن وباعتبارها أيضا مجالا فيزيقيا، يستقطب عددا من التلاميذ المنحدرين من أحياء متعددة، تختلف باختلاف المستويات الثقافية والسوسيواقتصادية للشرائح الاجتماعية المكونة لها، ومنها تلك الهامشية والموصومة بظواهرها الاجتماعية المرضية، والمدرجة أحيانا ضمن النقط الأمنية السوداء، فقد اختلت وظيفتها، وأصبحنا أمام ارتفاع عدد المنحرفين والجانحين عبرها، حيث تتم مخالطة أبناء تلك الأحياء السكنية المختلفة والاحتكاك فيما بينهم، فيتم بذلك نقل عدوى السلوكات المنحرفة والجانحة، ما قد يساهم في انتشار هذه الظاهرة، وتوسيع قاعدتها في صفوف أبناء باقي الأحياء الأخرى.

من بين هذه الأحياء الهامشية، نذكر على مستوى مدينة مكناس؛ حيي برج مولاي عمر وعين الشبيك. وهما حيين سكنيين تم فيهما القضاء على أكبر شبكة دور الصفيح التي عرفتها المدينة(*)، تتكون ساكنتيهما في غالب الأحيان من فئة اجتماعية مهمشة، تعاني كل أنواع المعاناة الاجتماعية، ما جعل عدّة ظواهر اجتماعية تطفو إلى السطح فيهما؛ كارتفاع نسب الطلاق والأمهات العازبات(*)، البطالة، الفقر، الأمية، الانحراف والجريمة...إلخ).

إن مفهوم **الانحراف**، والذي يقصد به لغويا الزيغ والميل وغياب الاعتدال، يقابله باللغة الفرنسية لفظ **Déviance**، وهو صفة ما يخرج عن القاعدة؛ هو موقف الفرد أو المجموعة الذي يتعارض مع القواعد والمعايير السارية في نظام اجتماعي معين ويتجاوزها**(www.larousse.fr)**، وهو ميزة ما ينحرف أو يبتعد عن معيار ما. بينما يشير في اللغة الانجليزية إلى **كلمة Deviance**، والتي عرفها معجم أوكسفورد (Advanced Learner's,1985,p237 Oxford) Oxford على أنها مخالفة المعايير الأخلاقية والاجتماعية، مخالفة لما هو عادٍ أو متعارف عليه. اصطلاحا، يتوافق هذا المفهوم مع كل سلوك غير مطابق للمعايير الاجتماعية في لحظة ما، ويتم زجره استنادا إلى معيار ردّة فعل المجتمع، وهو المعيار الذي يقيس حدّة هذا السلوك. لعله من المفيد أن لا نخلط بين هذا المفهوم ومفهوم الجنوح. هذا الأخير، لا يمثل إلا مظهرا من مظاهر الأول، على اعتبار أن الجنوح هو انحراف ضد القانون فقط، ويتم زجره من خلال تطبيق عقوبات رسمية. هكذا، فالانحراف أشمل من الجنوح، لأن المعايير الاجتماعية أوسع من القواعد القانونية.

من خلال كل هذا، نجد انفسنا أمام إشكالية تحديد علاقة المستوى التعليمي لساكنة حيي برج مولاي عمر وعين الشبيك، بظاهرة الانحراف والجنوح. إشكالية جعلتنا نفترض؛ أن هناك من جهة علاقة مركبة ما بين؛ المستوى التعليمي للآباء ونمط التنشئة الأسرية، ثم السلوك الانحرافي

(*) يمتد برج مولاي عمر على مساحة تقارب 36 Ha على طول السكة الحديدية الذي يجسد الحدود الشمالية الشرقية للمحيط الحضري لمدينة مكناس.

(*) من خلال دراستنا الميدانية، سجلنا ارتفاعا في صفوف المطلقات والمتخلى عنهن، خصوصا في بعض "الحومات" بحي برج مولاي عمر، كالمنطقة المسماة **"أين أبي؟** " وهو الإسم الذي أطلق على هذا المكان في صيغة سؤال استنكاري، كشكل من أشكال الوصم الاجتماعي، والذي يفيد أن غالبية الأطفال والشباب هم بدون آباء، لأن معظم النساء هن: أرامل، مطلقات أو أمهات عازبات. هؤلاء الأبناء، تتحمل أمهاتهم مسؤولية تربيتهم، بسبب غياب الآباء؛ المتوفين أو المنفصلين عن زوجاتهم، أوغير المعروفين أصلا (نتيجة علاقات غير شرعية).

والجانح للأبناء. ومن جهة ثانية أنه للمستوى التعليمي المتدنّي دور مهم في تكوين المسار الاجرامي للفرد وإكسابه ثقافة انحرافية. كما أنه غالبا ما يتم نقل هذه الثقافة المنحرفة إلى داخل المؤسسة التعليمية وفضاءاتها، ومنه بين أفرادها، من جهة ثالثة.

لاختبار هذه الفرضيات، اعتمدنا على المقاربة الكيفية، عبر إجراء عدد من المقابلات نصف الموجهة من داخل هذين الحيين السكنيين، مع عينة قصدية تتصف بكون أفرادها؛ هم من نزلاء المؤسسات السجنية، أو مراكز حماية الطفولة الحاليين أو السابقين، أو ممن سبق أن ألقي عليهم القبض من طرف المؤسسات الأمنية[2]. ناهيك عن توظيفنا لتقنية الملاحظة المباشرة، التي مكنتنا من وصف سلوكات الساكنة؛ المنحرفة منها والجانحة. هنا، وجبت الإشارة إلى أنه قد تمّ القيام بعملية تكميم بعض المعطيات المجمّعة بواسطة تقنية المقابلة، لاستخراج بعض النتائج الوصفية المتعلقة بالمستوى التعليمي.

1. نحو فهم للعلاقة المركبة ما بين؛ المستوى التعليمي للآباء، نمط التنشئة الاجتماعية والسلوك المنحرف والجانح.

لقد تحدث الكثير من المفكرين والباحثين عن الأحياء الشعبية [3]، وقاربوا مجالها الهامشي والإنسان المهمش فيها، خصوصا أطفالها وشبابها، وما أفرزه واقعها من آثار نفسية، اجتماعية وسلوكية عليهم. من بين هذه المقاربات، نذكر تلك التي همّت إحدى المواضيع الهامة، والتي كانت ولازالت قيد الدراسة والتمحيص في مجالات وحقول معرفية متعددة؛ كالفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع وعلوم التربية وغيرها، ألا وهي واقع التنشئة الاجتماعية.

تعتبر عملية التنشئة الاجتماعية من بين أهم وأولى العمليات الاجتماعية التي يعيشها الفرد، لكونها تشكل دعامة أساسية ترتكز عليها مقومات شخصيته، وهو ما يجعل منها أكثر العمليات تأثيرا على الأبناء في مختلف مراحلهم العمرية، لما لها من دور في غاية الأهمية في؛ بناء الشخصية الإنسانية وتطويرها وتهيئة الفرد للحياة الاجتماعية من جهة، وفي الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره واستمراره من جهة ثانية. وكنتيجة لذلك، تُبنى من خلالها شخصية الفرد والتراث الثقافي والاجتماعي عبر الأجيال. إن هذه العملية تتوقف على عادات المجتمع وتقاليده وقيمه، والاتجاهات الفكرية السائدة فيه، فالأعراف والقوانين والمعايير الاجتماعية والخلقية والعقدية، ثم أنماط السلوك المختلفة، أي ثقافة المجتمع.

2- الأمر هنا لا يبدو من السهولة بمكان، لكن بمعية مجموعة من تلاميذ المؤسسة التي ندرّس بها، والذين ينحدر معظمهم من أحياء برج مولاي عمر وعين الشبيك مجالي الدراسة، وكذا بعض العاملين بها، وبعض الأصدقاء الذين لعبوا دور الوساطة من أجل الوصول إليهم، تذللت الصعاب شيئا ما.

3- على مستوى **الدراسات السوسيولوجية** نجد على سبيل المثال؛ علي بوعناقة في دراسته: **الأحياء غير المخططة** وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب. وعبد الصمد الديالمي في دراسته: **السكن، الجنس والإسلام**، وكذا دراسة الدكتور عبد الرحمان المالكي في كتابه: **الثقافة والمجال**، إلى جانب دراستي كل من الدكتورين بوشنفاتي بوزيان وعبد القادر القصير حول **أحياء الصفيح، (بكل من مدينتي مكناس والقنيطرة على التوالي)** على **مستوى الأدب والرواية** نجد على سبيل المثال لا الحصر: زولا **zola عن الأحياء المتخلفة في باريس**، سنيكلر **sinclair** عن نفس الظاهرة. وعلى المستوى المغربي نجد على سبيل المثال لا الحصر، محمد شكري في روايته الخبز الحافي، ومحمد صوف في رواية رحال ولد المكي، وأحمد الصفريري في رواية **La Boîte a Merveilles**.

لقد انتبهت معظم هذه الدراسات ودراسات أخرى(*)، إلى أن مسألة النظر في قيمة التنشئة الاجتماعية ومكانتها في حياة الناس، يفرض علينا أيضا النظر إلى مكان فعلها؛ فهي عملية لا تتم من فراغ، ولكن في إطار زماني ومكاني محدد. إن مؤسسة الأسرة ومجال السكن وفضاء المدرسة، هم شركاء في تهيئة الظروف المواتية لتنشئة الفرد تنشئة صحيحة. ومما لاشك فيه أن الأسرة تمثل المجتمع الإنساني الأول الذي يعيش فيه الطفل، وبطبيعة الحال، هي من تنفرد في تشكيل وبناء شخصيته، خلال السنوات الأولى من حياته التي تعتبر حاسمة في ذلك، عبر تحقيق توازنه النفسي والاجتماعي. لذا، لا بد أن تكون العلاقات السائدة بين العناصر المكونة لها متّزنة وسليمة، وهو ما يجعلها متمتعة بصحة نفسية جيدة، وإلا تعثر الطفل في نموه النفسي، وأثر ذلك على واقعه الاجتماعي. لكن هذا الأمر بحد ذاته غير كافٍ، فالواقع يبيّن أن الأسرة لكي تنجح في تربية وتحقيق هذا التوازن، يتطلب الأمر منها النجاح في أمرين اثنين، ألا وهما: تفهم وإدراك الكيفية التي يجب التعامل بها مع الطفل إدراكا حقيقيا، من جهة. و وعيها بحاجاته السيكولوجية منها والعاطفية، الضرورية لنموه وتطور نمو فكرته عن نفسه وعن علاقاته بغيره، وبرغباته ودوافعه التي تكون وراء سلوكه، والتي قد يعجز عن التعبير عنها من جهة أخرى. إن تحقيق هذين الأمرين، يشترط من وجهة نظرنا حدّا أدنى من التعلم والثقافة، لمواكبة أهم مستجدات طرق وسبل التعامل الحديثة مع الأبناء. وكنتيجة لذلك، فالبيئة الاجتماعية التي يتواجد فيها الفرد، خصوصا على نطاق الأسرة، وما يسودها من قيم وعادات وتقاليد وأعراف تحكمها، تؤثر وتتأثر بشكل عام بالمستوى التعليمي وهيكله (القصير عبد القادر، 1993، ص 151). لذا، حاولنا الكشف عن هذه العملية المزدوجة (تأثير وتأثر) التي تدخل فيها مؤسسة الأسرة في علاقتها بالمستوى التعليمي لمكوناتها، وتربية وتنشئة أفرادها، للحيلولة دون انزلاقهم في براثين الانحراف والجنوح.

إن العلاقة بين المستوى التعليمي ونمط التنشئة الأسرية أو أسلوب التربية، يقصد به حظ الآباء من التعليم، الذي يدل على خبرتهم بالطرق التربوية التي تساعدهم على فهم أبنائهم وتنمية قدراتهم، وبالتالي تنشئتهم تنشئة جيدة؛ فنتائج المستوى التعليمي المرتفع، تبدو واضحة في نمط التنشئة الاجتماعية السوية للطفل (كالمساواة، حرية التعبير عن الرأي، التسامح والعفو عند الخطأ،... إلخ). من هذا المنطلق، فالمستوى التعليمي والثقافي للأسرة، قد يؤثر على نوع التنشئة الاجتماعية (سليمة/غير سليمة)؛ بمعنى قد يؤثر على الطفل من حيث مدى إدراك والديه لحاجاته ورغباته أم لا، وكيفية إشباعها، والأساليب التربوية المناسبة للتعامل معه في حالة إدراكهما لها. في هذا السياق، توصل الباحث "الحسن إحسان" في دراسته حول أثر تفكك العائلة على جنوح الأحداث، إلى أن ما يجعل عوائل الجانحين قاصرة على منح أبنائها التنشئة الاجتماعية الإيجابية والتربية الخلقية الفاعلة؛ هو انخفاض المستويات الثقافية والتربوية للوالدين، لأن معظم آباء وأمهات الجانحين أميون أو دارسون في مراكز الأمية والإلزامية (إحسان الحسن، 1993، ص

(*)- كنموذج على ذلك، نذكر الدراسة التي قام بها الباحث رضا سلاطينية، والمعنونة **بالتنشئة الاجتماعية في الأحياء العشوائية**، المنشورة بمجلة **الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، في عددها السابع، المجلد الرابع، شهر يناير من سنة 2012.

89). هو نفس الأمر الذي اتضح لنا من خلال ما توصلنا إليه في دراستنا هاته، والذي يفيد أن المستوى التعليمي المنخفض، هو ما يميز قاطني حيي برج مولاي عمر وعين الشبيك عموما، وأن معظم أفراد العينة المنحرفة (التي أقرت بارتكابها لسلوكات منحرفة وجانحة) تنحدر من آباء مستواهم التعليمي متدنٍ (ما يقارب 77% من الآباء، و79% من الأمهات لم تتجاوز مستوياتهم التعليمية في غالب الأحيان المستوى الثانوي الاعدادي)، بينما لم يتعدّ هذا المستوى التعليمي لدى فئة المبحوثين، نسبة ما يقارب نصف أفراد العينة (45%) وهو ما يوضحها المبيان التالي:

المبيان رقم (1) : توزيع أفراد عينة الدراسة وآبائهم حسب متغير المستوى الدراسي.

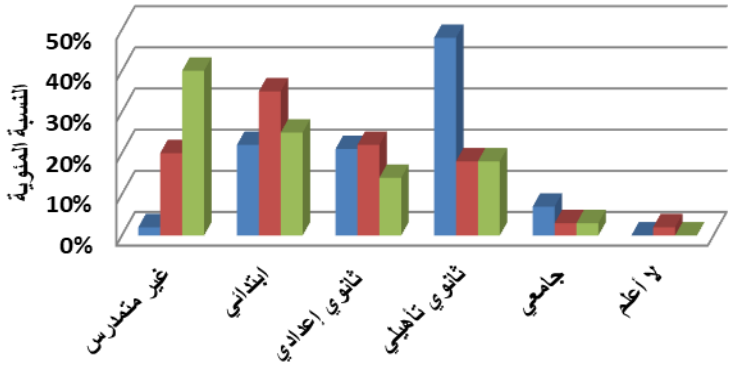

المصدر: معطيات من مقابلات مع المبحوثين سنة 2019.

إن هذه المعطيات، وإن كانت تصب معظمها في تأكيد هذا التصور الذي يربط أهمية المستوى التعليمي للآباء في التأثير على طبيعة التنشئة الاجتماعية السليمة أو السوية، ودورها في انغماس أبنائها عالم الانحراف والجريمة، إلا أن الواقع الملاحظ قد يفند أحيانا هذا الطرح، وخصوصا إذا ما عدنا للأجيال السالفة والتي لم يكن مستواها التعليمي يتجاوز مرحلة "المسيد"(*) وأنشأت أجيالا، كثير منهم سلوكاتهم مقبولة من الناحيتين الاجتماعية والأخلاقية. هنا، سنجد أنفسنا مرغمين على طرح مجموعة من التساؤلات من قبيل: هل الأبوين غير المتمدرسين أو اللذين لهما مستوى تعليمي متدنٍ، يصعب عليهما تربية أبنائهما تربية جيدة وتنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة؟ بمعنى، هل التنشئة السوية والسليمة، وتكوين شخصية اجتماعية قادرة على أن تندمج داخل المجتمع وتحترم قواعده ومعاييره، مرتبطة فقط بالمستوى التعليمي العالي للوالدين؟ أم أن هذا المتغير يمكن أن يكون محايدا ودون تأثير في توجيه السلوك، وخصوصا نحو الانحراف؟. تساؤلات حاولت الباحثة "باسمة حلاوة" الإجابة عنها من خلال مقاربتها لدراسة ميدانية أنجزتها بمدينة دمشق (حلاوة بسمة، 2011، ص 105) عنونتها بدور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء. دراسة أبرزت من خلالها الباحثة أن المستوى التعليمي لا يؤثر كثيرا في اختلاف دور الوالدين في تكوين شخصية اجتماعية سليمة للأبناء، حيث افترضت أن هذا الأمر

(*) وهي المرحلة التي كان يتعلم فيها الأطفال دون سن التّمدرس، قراءة وحفظ القرآن الكريم وبعض أبجديات الكتابة (الخط)، الحساب (الرياضيات)، في بعض الكتاتيب، كبديل عن رياض الأطفال اليوم.

قد يعزى إلى سيطرة العادات والقيم الاجتماعية التي يعيش في ظلّها الآباء من مختلف المستويات التعليمية، بل الأكثر من ذلك، لاحظت أن مستوى الضبط الاجتماعي والمراقبة الوالدية الصارمة، أي التشدد في النظام الأسري، موجود لدى الآباء ذووا تكوين و تعليم أساسي[4]. لتوضيح أكثر، نستحضر الدراسة التي قامت بها الباحثة "نصر" سنة 1983، والتي أدرجها الباحث "الزعيبي عبد الله" في كتاب: السلوك العدواني والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (الزعبي عبد الله، 2014، ص 107). دراسة هدفت من خلالها الباحثة التعرف على الشخصية العدوانية، وعلاقتها بنوع التنشئة الاجتماعية ومستوى الآباء التعليمي، وظّفت فيها الباحثة المنهج المقارن بين الجنسين المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و18 سنة، وذلك اعتمادا على مقياس صلابة التفكير ومرونته؛ وهو المقياس الذي يضم سبعة مقاييس فرعية تقيس كل من: العدوانية، تأكيد الذات، الميل للإثارة، الاتجاه نحو الإنجاز، السلوك العملي الاستغلالي، الذكورة والأنوثة. وكذا مقياس الاتجاهات الوالدية والتنشئة؛ الذي يقيس مستويات التقبل والتسلط، على عينة قوامها 505 أفراد (منها 247 أنثى). توصلت هذه الدراسة إلى؛ وجود ارتباط بين العدوان وتأكيد الذات والسلوك العملي الاستغلالي وصلابة التفكير ومرونته، مما يعني وجود علاقة بين بعض الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وبين عدوانية الأبناء، كما وجدت أن هناك فروقا بين الذكور والاناث، وانعدام وجود فروق بين عينة الدراسة في العدوان، تعزى للمستوى التعليمي للوالدين (الزعبي، ص 107). من هنا يتضح أن المستوى التعليمي للآباء، قد لا يكون له أي تأثير على سلوك الأبناء بشكل مباشر، في حين قد يساهم في هذا التأثير إذا ما وُجد إلى جانب متغيرات أخرى ذات الصلة بعوامل التنشئة الاجتماعية والتي حددها مجموعة من الباحثين في ما يلي؛ الدين، الأسرة، نوع العلاقات الأسرية، الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة ووضعها الاقتصادي والاجتماعي، جنس الطفل (ذكر أو أنثى) وترتيبه في الأسرة، المؤسسات التعليمية، جماعة الرفاق، دور العبادة، ثقافة المجتمع ووضعه السياسي والاقتصادي، وسائل الإعلام، وضعية السكن أو الحي الذي ينشأ فيه الفرد....إلخ. وهي عوامل قد تؤثر وتتأثر بالمستوى التعليمي للأفراد كما سبقت الاشارة إليه. إلى جانب هذا المركب من العوامل، هناك عامل أساسي لا يقل أهمية عن العوامل السالفة الذكر، ألا وهو مستوى الضبط الاجتماعي Contrôle Sociale، وأهميته في مراقبة السلوكات، حيث إن هناك علاقة وثيقة بينه وبين التنشئة الاجتماعية، وفق تصور "بارسونز Parsons". ولعل ضبط سلوك الأفراد في إطار ما يعرف بالضبط الاجتماعي، يعتبر من بين وظائفها؛ ضبط يستند إلى مجموعة من الاجراءات والتوجيهات، التي تروم تحديد السلوكات الاجتماعية في ضوء منظومة القيم.

إن مستوى الضبط الاجتماعي، قد يساعدنا من زاوية أخرى على تقديم تفسير لتلك "المناعة القوية" التي اكتسبها بعض من أبناء هذين الحيين السكنيين للوقاية من الاصابة بعدوى ظاهرة الانحراف والجريمة، كأكثر الظواهر انتشارا فيهما. فبالرغم من وجود عدد من المحفزات

[4] ـ ربما هذا المعطى هو الذي يفسر عدم انحراف وجنوح أبناء الأسر في الأجيال السابقة بشكل ملفت للنظر، والتي بالرغم من تدني مستواها التعليمي، كانت تلتزم بالعادات والقيم، ما جعلها تتميز بخاصية المحافظة (الأسر المحافظة).

والمثيرات، التي قد تشجعهم نحو المرور للفعل المنحرف والجانح، سجلنا وجود مجموعة من الأطفال والشباب، يمارسون سلوكات تتطابق مع قواعد المجتمع، بل وتوقعات أعضاء الجماعة التي ينتمون إليها(شفيق زكي محمد، فتحي محمد،2002، ص40) بعيدون كل البعد عن عالم الانحراف والجريمة.

2. المستوى التعليمي وأثره في تكوين المسار الاجرامي للمبحوث.

لقد أكدت العديد من الدراسات على أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين المستوى التعليمي للفرد وممارسته للسلوك المنحرف أو الجانح. فمن خلال التحليل المعمق الذي قدمه كل من كولن Cullen وبرات Pratt في دراستهما الاحصائية المعمقة (T.C. Pratt et F.T. Cullen 2005, p 373-450)، والتي حاولت الكشف عن علاقة مجموعة من المحددات والمؤشرات الكبرى الاجتماعية منها، والاقتصادية والثقافية والبيئية (السن، التعليم، العِرق، الهجرة، الدخل، البطالة، المسكن وخصائصه، الحراك السكاني...إلخ.) بالجريمة، ضمن خلاصات تركيبية لحوالي ثلاثين مقالًا علميًا عن: الجريمة، انعدام الأمن والخوف منها، ثم الفوضى. نفى الباحثان وجود علاقة قوية بين ارتكاب سلوكات إجرامية ومستوى تّمدرس مرتكبيها(Pratt, Cullen, 2005, p 373-450)؛ بمعنى أنه ليس هناك تأثير لهذا المتغير على الجريمة، مستدلين بذلك على كونه (مستوى التعليم) احتل مرتبة متأخرة في ترتيب تلك المحددات (الرتبة 29). بمعنى أن الجريمة هي ظاهرة طبيعية كما أقر بذلك إيميل دوركهايم Durkheim، يمكن أن تمارس من طرف الجميع، بغض النظر عن اختلاف مستوياتهم التعليمية، كلما توفرت ظروفها وشروط المرور لفعلها. وهذا ما ينفي ربط المستوى التعليمي بفعل الجريمة. لكن، هناك من رأى وجود اقترانٍ بين نوع الجريمة والمستوى التعليمي للمجرم، وهو ما ذهبت إليه الدراسة التي أنجزها الباحث بدوي عثمان (بدوي عثمان، 2017، ص 514) والتي خلص من خلالها إلى أن الجرائم الأخلاقية وجرائم ضد النفس (شرب الخمر والتعاطي للمخدرات) ترتكب غالبا وبنسبة أكبر في صفوف الأميين، تليها فئة المنقطعين عن الدراسة بالمستوى التعليمي الابتدائي، ثم فئة المستوى الثانوي بشقيه، وبنسبة أقل، أصحاب المستوى الجامعي. بالمقابل استنتج الباحث أن ذوي المستويات التعليمية الأكبر، يحتلون الصدارة في ارتكاب جرائم المال (جرائم الياقات البيض White Colar Crime)، والجرائم الإلكترونية مقارنة بذوي المستويات العليا.

إن ما توصلت إليه الدراسات أعلاه وغيرها، تتطابق إلى حد ما مع ما توصلنا إليه في دراستنا هاته مع بعض الاختلافات، وهو ما يؤكد مرة أخرى الطبيعة الحتمية للظاهرة الاجرامية بالمفهوم الدوركايمي في أي مجتمع كيفما كانت طبيعته. فعلى مستوى أفراد العينة، توصلنا إلى أن كل المستويات التعليمية ممثّلة، رغم نسبها المختلفة (المبيان أعلاه)، وهذا راجع لمجموعة من المعطيات نقدمها كالآتي:

- نسبة أفراد العينة الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي تأهيلي هي النسبة الأكبر، إذ تبلغ 48%، وهذا راجع إلى كون معظمها من التلاميذ(*). هنا، تطفو إلى السطح مسألة لابد من الوقوف عليها، بل

(*) تلاميذ المؤسسة التي أشتغل فيها إلى جانب أصدقائهم الذين يدرسون في نفس المستويات بمؤسسات أخرى، خصوصا الثانويتين التأهيليتين المرجعية والمسيرة، والثانوية الإعدادية القدس؛ تمكننا من استجوابهم بوساطة الفئة

وتستحق ذلك ولا يمكننا أن نمر عليها مرور الكرام، ألا وهي؛ ارتفاع نسبة المنحرفين والجانحين المتعاطين للمخدرات بأشكالها المختلفة (طابا، الحشيش، المعجون، القرقوبي...)، والذين يمارسون العنف بكل أنواعه (اللفظي والجسدي خصوصا) على مستوى هذه المؤسسات وبجوارها، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام. حيث لم يعد اقتناء المخدرات أو التعاطي لها، أو ممارسة سلوكات لا تتماشى مع المعايير الأخلاقية والمجتمعية، يرتبط بمجالات محددة وخاصة (النقط السوداء)، بل ستتوزع إلى مناطق أخرى من المدينة عن طريق التلاميذ، لتصبح متاحة في كل مكان وزمان وللجنسين معا[**]. ظواهر كثيرا ما شاهدناها وبالملموس على مشارف المؤسسات وبداخلها كطقس شبه يومي.

إن ظاهرة التعاطي للمخدرات[***] من داخل المؤسسة التعليمية أو بمحيطها سيكون لها آثارا متعددة الأبعاد: أولها التقليص من نسبة تركيز التلاميذ داخل الفصل، لأنه بعد تناولهم للمخدر قد يفقدهم الوعي، مقحما إياهم في صراع مع الآخرين، وخصوصا المدرسين والإداريين، الذين سيصنفونهم في خانة المستهترين، لا رغبة لهم في التعلم. فاستخدام المخدرات قد يؤدي بالفرد إلى ما يسمى (متلازمة التبعية)، وهي حسب الموقع الرسمي لوزارة الصحة السعودية؛ مجموعة من الظواهر السلوكية والمعرفية والفسيولوجية التي تتطور بعد الاستخدام المتكرر للمواد، وتتضمن عادة رغبة قوية في الاستمرار بذلك على الرغم من العواقب الضارة، حتى يصل إلى مرحلة الاعتماد عليها وظهور أعراض انسحابية (**www.moh.gov.sa/HealthAwareness**)، ما سيؤثر على مستوياتهم التعليمية، وبالتالي تكون سببا في رسوبهم أو انقطاعهم عن الدراسة. ثانيا، سرعان ما تنشب بينهم وبين زملائهم أو أساتذتهم تلاسنات (سب وشتم وكلام عنيف ونابي)، قد تتطور أحيانا إلى شجارات بالأيدي، وقد تبلغ مداها إلى استعمال السلاح الأبيض خارج أسوار المؤسسة بدعوى الانتقام أو رد الاعتبار، وكل هذا قد يكون سببه كما عبر عنه العديد من التلاميذ بما يسمى "القطعة" أو "البلية"؛ وهي الحالة التي يكون فيها جسم الفرد المدمن في حاجة إلى مخدر ولا يستطيع تلبية طلبه هذا، سيضطر من جرائها إلى السرقة أو السرقة تحت التهديد واعتراض السبيل، وهو ما كان ضحيته عدد من التلاميذ، خصوصا منهم التلميذات. ثالثا، أصبحت المؤسسة التعليمية سوقا لبيع المخدرات، خصوصا وأن التجار الكبار: "البزنازة"، يستغلون التلاميذ القاصرين المنحدرين من بعض الأحياء الهامشية، منها على وجه الخصوص حيي برج مولاي عمر وعين الشبيك، ذكورا وإناثا، في ترويجها والتوسط في بيعها، بعيدا عن

الأولى. يشتركون في كونهم يسكنون نفس الحيين السكنيين (البرج وعين الشبيك) ويمارسون نفس السلوكات المنحرفة والجانحة.

(**) مثلا، قد يقتني بعض التلاميذ المنتمين لأحياء غير موصومة اجتماعية بانحرافاتها(كمباطا، بلير، أم الربيع، طريق فاس، مرجان 2 و 1 ، أناسي، رياض الزيتون .....إلخ) بعض المخدرات من داخل المؤسسة أو بمحيطها من طرف باعة (تلاميذ وبزنازة) ينحدرون من هذه الأحياء موضوع الدراسة (البرج، عين الشبيك، ومرجان السكنى)، ثم ينقلونها لإعادة بيعها في أحيائهم.

(***) المخدرات هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي، ويطلق لفظ (مخدر) على ما يُذهب العقل ويغيبه، لاحتوائه على مواد كيميائية تؤدي إلى النعاس والنوم أو غياب الوعي. (للمزيد من التفاصيل بخصوص هذا الموضوع، أنظر: دريدي فاطمة وقدور براهيمي، المخدرات والإدمان في الوسط المدرسي (العوامل والأسباب)، مجلة سلوك، المجلد 07، العدد 01، 2020)

كل الشبهات في وسط ومحيط المؤسسة التعليمية، مقابل أجر مادي وضمان نوع من الحماية لهم (هنا لن يكون أغلب الزبناء فقط من التلاميذ المنتمين للمجال المدروس، بل سيستقطبون آخرين من أحياء أخرى يدرس أبناؤها في هذه المؤسسات، وبالتالي، نكون أمام نشر وغزو للثقافة المنحرفة والجانحة في مجالات أخرى).

إلى جانب ظاهرة تعاطي المخدرات، سجلنا انتشار ظاهرة التحرش الجنسي، وذلك من خلال الوجود شبه اليومي والمكثف لغرباء بجوار المؤسسة، إما بسياراتهم أو دراجاتهم الهوائية وحتى الراجلين. فكثير من التلميذات يشتكين من تعرضهن للتحرش من طرف هؤلاء. هنا، يمكن أن نثير أحد المواضيع التي شغلت بال كل الفاعلين؛ التربويين، التلاميذ، وأولياء أمورهم، ألا وهي الأمن المدرسي. موضوع يحتاج إلى كثير من البحث والتقصي عبر إنجاز دراسات معمقة، تشخص الوضعية الأمنية من داخل المؤسسات التعليمية ومحيطها، وكيف يمكن تعزيز الأمن بها، لأنه في كثير من الأحيان ما نسمع ونشاهد وقوع شجار، ضرب وجرح أو اعتراض سبيل...إلخ، في غياب لأي مقاربة أمنية أو تدبير أمني، يرمي إلى حماية المؤسسة (مواردها المادية والبشرية). ظواهر أخرى عرفت انتشارا ملحوظا في صفوف التلاميذ (التلميذات على وجه الخصوص) في السنوات الأخيرة على المستوى المحلي، ونقصد هنا، تناول "الشيشا" في أوكار خصصت لذلك (بعض الغرف المكتراة خصيصا لهذا الغرض) وفي بعض المقاهي والعلب الليلية، ممارسة العمل الجنسي بمقابل مادي، إلى جانب مظاهر أخرى كثيرة للانحراف، حيث إن بعض التلميذات المنحرفات، يستغلن خروجهن من المنزل بدعوى ذهابهن إلى المؤسسة التعليمية، لتتاح لهن فرصة القيام بهذه السلوكات، وهو ما عبّرت عنه إحداهن بقولها "تيغيبوا السوايع دياولهم باش إمشيو يتحششوا ويمارسو الدعارة، يضبروا على روسهم" (إحدى المبحوثات[5]).

من خلال كل ما سبق، يتضح أن اختيارنا لهذه الفئة من العينة، بالرغم من كونها لا زالت تتابع دراستها، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تشخيص مستوى الجريمة على مستوى المجال المدروس، بل وإثارتها للعديد من الموضوعات التي نقدم من خلالها دعوة للباحثين لمقاربتها والبحث فيها. ولعل أهم ما أعادته للواجهة هو مسألة الاحتكاك والتقليد، أو ما اسماه **إدوين سذرلاند** Sutherland Edwin **بالمخالطة الفارقية**، وهي النظرية التي ترى أن الفرد يتعلم القيم والمواقف، والتقنيات ودوافع السلوك الإجرامي عن طريق مخالطة الآخرين، إذا ما توفرت شروط معينة، أهمها؛ تواجد الفرد ضمن جماعة محصورة، تتميز بالعلاقات المباشرة والشخصية، منها: جماعة الرفاق والزملاء، المدرسة...إلخ، فيتدرب على هذا السلوك عن طريق

5- **المبحوثة (رقم 23) :**
السن 18 سنة، أنثى، مستواها الدراسي الثانوي التأهيلي، تقطن بعين الشبيك، إلى جانب أفراد أسرتها الذي يبلغ عددهم 5، قادمين من حي برج مولاي عمر في إطار سياسة إعادة التوطين، في شقة داخل منزل مشترك مع الجيران، أبوها يشتغل بناء وأمها ربة بيت، تقوم ببعض السلوكات المنحرفة (التسكع مع الشباب في الشوارع، المقاهي، كثيرة الغياب عن دراستها، تتناول المعجون أحيانا)، سبق وأن تم القبض عليها من طرف رجال الأمن أثناء إحدى الحملات.

تفاعله المباشر مع الأفراد الآخرين، وتواصله الشخصي معهم أو عن طريق المثال أو القدوة (هذه المخالطة تجد فضاء المؤسسة التعليمية ومحيطها مسرحا لها).

في سياق تحليلنا لواقع هذه الفئة من التلاميذ الموسومة بالانحراف والجنوح، والمنحدرة من الأحياء موضوع الدراسة، لا بد و أننا صادفنا حالات منهم رغم قلتهم، تمتلك تلك المقاومة أو "المناعة" والتي سبق أن تحدثنا عنها سلفا، مناعة تتداخل في تشكيلها مجموعة من المحددات، أهمها الضبط الاجتماعي.

- إلى جانب النسبة المهمة من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي الثانوي، والتي بيّنّا وعلّلنا سبب اختيارنا لها، نجد نسبة هي الأخرى مهمة، بل هي الأهم على مستوى مجتمع الدراسة، وهي نسبة أولئك الذين لا يتعدى مستواهم التعليمي الابتدائي، والبالغة 24% من أفراد عينة الدراسة. مهمة أيضا لكونها النسبة الأكبر على مستوى الساكنة الحضرية لجماعة مكناس حسب آخر إحصاء للمندوبية السامية للتخطيط سنة 2014 (مونوغرافية عمالة مكناس، 2018) ، إذ قاربت 27%، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن هناك تمثيلا نسبيا لمجتمع الدراسة. هذه الفئة تمتهن "حِرفا إجرامية" إن صحّ التعبير، لها علاقة بكل ما هو لا أخلاقي (التعاطي للمخدرات بكل أنواعها؛ الخمر "الشراب" استهلاكا وتجارة وتوسّطا، وكل الأنشطة ذات الصلة بالبغاء). لها علاقة أيضا بكل ما فيه تعدٍّ على النفس والممتلكات (السرقة، اعتراض السبيل، الضرب والجرح...)، والتي يمكن تفسير الإقدام عليها بدافع الحاجة والفقر. إن هذه الفئة من المجتمع تعيش وضعا مزدوجا، فهي في معظمها منقطعة عن الدراسة وتعاني مرارة البطالة، وبذلك يصبح الدافع الاقتصادي الموجه الأول صوب سبل الجريمة، خصوصا وأنه تشكّل لدى غالبيتها وعي بأن الثراء والربح السريع رهين حسب تمثلاتها؛ بالإتجار في الممنوعات والتوسط في بيعهما، ممارسة البغاء، وكذلك السرقة التي تكون تحت التهديد، غير آبهين بما قد يحدث لهم، لأن أقصى عقوبة يتمثَّلها الجاني تكمن في الزج به في السجن. فكرة السجن هاته، والتي غالبا ما يمكن ردع المجرمين بها، تظل في أذهان هؤلاء تجربة يجب أن تعاش، لأنها تمنحهم مكانة اجتماعية من داخل بيئتهم السكنية، والدليل على هذا، ما صرح به بعضهم، كون السجن لا يلجه إلا الرجال فقط، من خلال العبارة التالية "الحبس ما تيدخلوه غير الرجال". هذا من جهة، من جهة أخرى فإن المؤسسة السجنية لم تعد في نظرنا تلك الأداة التي تقوم بوظيفة زجرية، بل أصبحت البديل المحبب لدى الكثير منهم، لما تلبيه من حاجيات؛ تغذية، تطبيب، تكوين وأيضا ترفيه؛ أي أن كل ما يصعب تحقيقه خارج أسوار هذه المؤسسة سيصبح ممكنا وبيسر، بل ومفروضا؛ مفروضا لكونه نصت عليه العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تهم القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، حيث كان المغرب طرفا موقعا عليها [6]. للتقرب أكثر من علاقة ساكنة الأحياء

6- للمزيد من التفاصيل راجع :

-محمد أزيزبي، واقع السجون المغربية، وأهدافها الإصلاحية ، منشورات أفريقيا الشرق،2006.

-القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي أوصى باعتمادها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في جنيف عام 1955 وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقراريه 663 جيم (د-24) المؤرخ في 31 تموز/يوليو 1957 و 2076 (د-62) المؤرخ في 13 أيار/مايو 1977.

موضوع الدراسة بالمؤسسات الزجرية والعقابية، ومحاولة التأكد من مدى صحة هذه التمثلات، تساءلنا عن تصور المبحوثين لذوي السوابق، وحجم الارتباط بهم، من خلال السؤال التالي: هل لديك قرابة أو صداقة أو جوار مع أحد منهم ؟. فكانت جل الإجابات تُجمع على وجود هذه العلاقة وبشكل كبير، فعلى سبيل المثال يؤكدها (المبحوث رقم 36[7]) من خلال التعبير التالي: "راك عارف احنا فحُومْة شعبية، فين ما مشيتي غادي تلقا شي واحد عندو سوابق". يضيف آخر" أغلب شباب الحي كاينين فالحباسات، وها أنت تشوف، أنا عندي سبع سوابق بسبب الحشيش والكريساج"، مضيفا في سياق حديثه، على أن ثقافة السجن أصبحت جزءا لا يتجزء من نمط عيشهم، مستحضرا بذلك ما كان يصطلح عليه سابقا ب" القفة" وهو ما سيعبر عنه بعبارة "احنا كاع تريكتنا سوابق"(المبحوث رقم 6 [8]). (بنبرة فيها كثير من الافتخار).

إن غياب الشغل وارتفاع نسبة البطالة في صفوف هذه الساكنة، والعمل غير المهيكل وغير المستقر، نتيجة تدني مستواهم التعليمي، وعدم امتلاكهم لشواهد أو تكوينات مهنية تساعدهم في البحث عن عمل لائق ومحترم، غالبا ما يكون سببا ومصدرا لما يمكن أن نسميه ب "قلة الشي" المادي والمعنوي، وهو ما يتم تعويض المادي منه عن طريق؛ السرقة، بيع المخدرات والدعارة. والمعنوي بالتخريب والضرب والجرح، كنوع من الانتقام من مجتمع لم ينصفهم حسب تعبيرهم.

من خلال ما سبق، يتضح أن المستويات التعليمية الدنيا، أكثر ارتباطا بممارسة السلوكات المنحرفة والجانحة، منه مقارنة بالمستويات التعليمية العليا. هذه الاخيرة، لا ننفي حضورها هي الأخرى ضمن عينة الدراسة، حيث سجلنا نسبة لا تتعدّى 7%، قد جنحت عن قيم المجتمع وقواعده. جنوح بررته هذه الشريحة من المجتمع بمبررات نذكر منها؛ أنها وجدت نفسها بعد حصولها على شهادة البكالوريا في مواجهة الهدر الجامعي، بسبب ضعف الامكانيات المادية والمعنوية لاستكمال دراستها، فالتحقت بقافلة العاطلين عن العمل لعجز سوق الشغل عن استيعابها، ما دفعها إلى القيام بسلوكات خارج القواعد القانونية. عادة ما يتم ربط المستويات التعليمية العليا بنوع خاص من الجرائم؛ الالكترونية، المالية والشيك، وكذا التهرب الضريبي. لكن في صفوف ساكنة هذين الحيين، فالأمر يختلف، حيث أن الجرائم المنتشرة بينهم، ترتبط بتجارة

7- **المبحوث رقم 36:**
السن 16 سنة، ذكر، مستواه الدراسي ثانوي تأهيلي، يقطن ببرج مولاي عمر وبالضبط حي الحميديين، يقطن مع والديه وثلاث إخوة (ذكرين وأنثى)، في مسكن مساحته خمسة وسبعون مترا مربعا، مكون من أربعة طوابق، يقطنون في اثنين ويكترون اثنين، تمت إعادة بنائه بعدما كان صفيحيا(استفادت عائلته من سياسة إعادة الهيكلة)، يشتغل أبوه سائق نقل مدرسي وأمه خياطة، ويشتغل هو موسميا في العطل، يتعاطى لجميع أنواع الإنحراف والجنوح (المخدرات، السرقة، الضرب والجرح..)، سبق وأن تم القبض عليه من طرف رجال الشرطة، لم يسبق له أن دخل المؤسسة السجنية أو الإصلاحية.

8- **المبحوث رقم 6**
ذكر، 22 سنة، مستوى تعليمي ابتدائي، منقطع عن الدراسة، يقطن في شقة هو وأسرته المتكونة من 12 فردا (والديه، إخوته وأقاربه) بمنزل مشترك مع الجيران بعدما قامت أسرته بمعية أسرة أخرى ببنائه والذي كان عبارة عن مسكن صفيحي بشارع السكة ببرج مولاي عمر، مساحته ستون مترا مربعا (استفادت من سياسة إعادة الهيكلة)، أبوه عاطل عن العمل، وأمه ربة بيت، يشتغل ميلوما، يتناول ويتاجر في المخدرات، سبق وأن دخل السجن أكثر من مرة.

المخدرات[9] وممارسة الدعارة (بالنسبة للإناث)، يكون المحرّك فيها تلبية الحاجات وتحقيق بعض الرغبات ولو بشكل مؤقت. هذه الفئة من المجتمع، وبالرغم من ذلك، لها موقف سلبي من تلك السلوكات التي تقوم بها، فهي لا تعتبرها مهنة يمكن الاستمرار فيها لمدّة زمنية طويلة، بل على النقيض من ذلك، تطمح الحصول على عمل يتيحه لها مستواها الجامعي. وهو ما عبر عنه (المبحوث رقم 28 [10]) بقوله: "والديا محتاجين بزاف، تنبريكولي هاكا وهاكا" في إشارة منه إلى بيع الممنوعات. يتابع قائلا: "الله يعفو علينا من هاد البلية، ونلقى شي خدمة نقية، ونقطع معاها فمرة".

قد يكون بيع المخدرات أو التوسط في بيعها له مبرره كما قدمه مبحوثنا، لكن ماذا عن تناولها خصوصا بالنسبة لشخص ذا مستوى تعليمي عالي مقارنة بآخرين؟ سؤال وجّهناه في سياق حديثنا معه ومع آخرين من نفس الشريحة، فكان الجواب بالإجماع على أن تناولها يساعد على نسيان الهموم والمشاكل الناتجة عن معاناتهم الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما عبر عنه بعبارة "تنكمي باش ننسى".

خاتمة:

يحظى التعليم باعتراف واسع النطاق، باعتباره أداة لتعزيز السلام والعدالة والمساواة من أجل التنمية المستدامة. كما أنَّ له دوراً رئيسيًّا في صياغة قيم الأجيال المقبلة، وبناء الوعي الجماعي، وإعادة تشكيل الأفضليات المجتمعية، واستكمال ذلك بالمهارات اللازمة لتفعيل هذه القيم (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). فبعد تحليلنا ومناقشتنا للعلاقة الممكنة ما بين متغيري المستوى التعليمي والسلوك المنحرف والجانح، اتضح أن المتغير الأول له تأثير مزدوج على المتغير الثاني، لأن المستوى التعليمي من جهة قد يمنع سلك سبل الجريمة أو التعرض لها، حيث إن الفرد عن طريقه يمكن أن يتجنب خطر البطالة، ويرتفع بمستواه الاقتصادي والاجتماعي، فيتجنب بذلك اللجوء للطرق غير المشروعة للحصول على مورد يعينه على قضاء حاجاته الأساسية. كما أن له وَقْع مهم في نوع ونمط التنشئة الاجتماعية وأسلوب التربية، التي يتبناها الآباء، لبناء شخصية أبنائهم وتوجيه سلوكاتهم.

من جهة أخرى، قد يُيَسّر المستوى التعليمي العالي ارتكاب بعض الجرائم، إذا ما تم تواجده إلى جانب عوامل أخرى؛ سوسيوثقافية، اقتصادية ومجالية، بل وأحيانا بيولوجية وراثية. ويحدث ذلك، إذا صادف ميلا إجراميا موروثا أو فطريا لدى الشخص، فيحاول أن يستعين بما اكتسبه منه

9- للإشارة فقط، فإن مجال الاشتغال في تجارة المخدرات وممارسة الدعارة من داخل الأحياء الهامشية والمعروفة باستقطابها لعدد كبير من الزبائن، مجال مغري حسب تعبير عدد مهم من أفراد مجتمع الدراسة. بالنسبة لتجارة المخدرات قد يجني الفرد مبلغا ماليا قد يبتدئ بمائة درهم إلى ستمائة درهم وأحيانا أكثر من ذلك في اليوم الواحد. اختلاف يمكن تفسيره بنوع المهمّة الموكولة (حراسة، إعداد السلعة، بيع، وساطة، إلخ...) حسب تصريح بعض المبحوثين.

10- المبحوث رقم 28:

السن 19 سنة، مستوى دراسي جامعي، يقطن هو وأفراد أسرته المكونة من أربع أفراد، في شقة تم اقتناؤها كن داخل منزل مشترك مع الجيران بعين الشبيك، قادمين إليه من خارج مدينة مكناس، أبوه جندي وأمه ربة بيت، يتاجر في المخدرات بالتقسيط، لم يسبق له أن دخل المؤسسة العقابية أو التربوية.

من خبرات في ابتداع أساليب مبتكرة في ارتكاب وإخفاء الجرائم. عوامل تلعب دورا مهما في التشجيع على القيام بسلوكات منحرفة، وتهيئ فرصا للمرور إليها، والتي تميّز شريحة اجتماعية معينة، تنتشر في بعض المجالات الجغرافية على وجه الخصوص، كما هو الأمر في بعض الأحياء الشعبية والهامشية، ومنها موضوع دراستنا.

قائمة المراجع:

1. الوالي عبد الغفور(2021)، السكن والجريمة، دراسة سوسيولوجية في الأحياء المستفيدة من سياسة القضاء على السكن الصفيحي بمكناس، رسالة دكتوراة، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، غير منشورة.
2. إحسان الحسن (1993)، أثر تفكك العائلة في جنوح الأحداث، الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الانحراف، مركز البحوث مديرية الشرطة العامة، بغداد.
3. الأخرس صفوح (1980)، تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية"، دمشق، 1980.
4. أزيزبي محمد(2006)، واقع السجون المغربية، وأهدافها الإصلاحية ، منشورات أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
5. باسمة حلاوة (2011)، دور الوالدين في تكوين الشخصية الاجتماعية عند الأبناء "دراسة ميدانية في مدينة دمشق"، مجلة جامعة دمشق" المجلد 27، العددين الثالث والرابع.
6. بدوي عثمان (2017)، دراسة إحصائية لا معلمية لدوافع الجريمة على عينة من نزلاء سجون ولاية الخرطوم، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 100، المجلد 23، ص ص. 505-522.
7. تركي موسى عبد الفتاح(1998): التنشئة الاجتماعية (منظور إسلامي)، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة.
8. الزعيبي عبد الله (2014)، السلوك العدواني والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، دار الخليج.
9. شفيق زكي محمد و فتحي محمد(2002)، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
10. القصير عبد القادر(1993) أحياء الصفيح؛ دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري، مثال: المجتمع المغربي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت.
11. مومن محمد(2007)، ظاهرة أطفال الشوارع بالمغرب، دراسة ميدانية بالرباط و سلا، طبع طوب بريس الرباط.

12. J. Savoie, F. Bédard et K. Collins(2006) , Caractéristiques des quartiers et répartition de la criminalité sur l'île de Montréal, Série de documents sur la criminalité et la justice, Statistique Canada, vol. 7.

13. Oxford Advanced Learner's(1985) Dictionary of Current English. Oxford University press.

14. R. Fitzgerald, M. Wisener et J. Savoie(2004) , Caractéristiques des quartiers et répartition de la criminalité à Winnipeg, Série de documents sur la criminalité et la justice, Statistique Canada, vol. 4.

15. T.C. Pratt et F.T. Cullen (2005), « Assessing macro-level predictors and theories of crime: A meta-analysis», Crime and Justice. A Review of Research, vol. 32, p. 373-450.

16. Valeri Pottie Bunge et Holly Johnson et Thierno A. Baldé,(2005) L'exploration des tendances de la criminalité au Canada, Série de documents sur la criminalité et la justice, Statistique Canada, vol. 5, 84 pages.

17. https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/d%C3%A9viance/24988

18. https://www.moh.gov.sa/HealthAwareness/EducationalContent/AddictionandDrugs/Pages/default.aspx.